تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط

محمد عزير شمس

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الآمين وآله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فيسعدُني أن أكونَ بين أيديكم وأتشرَّف بالحضور في هذا المُلتقى العلميِّ الكبير الذي يحضرهُ أساتذةٌ فُضلاء أجلَّاء، نحن نبحث عن فِكْر الإمام الأشعري وتُراثه، وبصفتي باحثًا في المخطوطات والكُتب التي لم تُطبع حتى الآن، وقابعًا في هذه المكتبات التي تحتوي على كثير من الكُتب التي تنْتَظر النُّور، وبصفتي هنديًّا وأتجوَّل في بلاد الهند، كنتُ أتمنى أنْ أجد آثارًا جديدة لم تُكتشف بعد للإمام الأشعَريِّ، ولكنني للأسف لم أجد كتابًا أو رسالة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وإنَّما وجدتُ نُسخًا مُهمَّةً من بعض الكُتب المنشُورة.

وكذلك وجدتُ مخطوطات مهمَّةً جدًّا لم يرجع لها الباحثون، وبحثي هنا مُتعلِّقٌ بالتُّراث والمخطوطات، والطبعات، ونقدها، وتصحيحها، وتَوثيق نسبة هذه الكتب للمؤلف، وما أُثير حولها من الشكوك والرَّدّ عليها، وهذه كلها يمكن أن تطَّلعوا عليها في البحث الأصلي.

لكن الأشياء التي أُريد أنْ أركِّز عليها ـ إن شاء الله ـ وأحاول أن أُلخص الكَلام حولها؛ فالوقت المحدد هذا بالنِّسبة لي كثير، قيل لأحد العلماء: اختصر قصة يوسف عليه السلام، فقال: «كان أب وعنده وَلَد، فُقد ثم أُوحي إليه، وهذه هي قصة يُوسف عليه السَّلام»، وهكذا لو قيل لي: اختصر البحث في دقائق لاختصرته، وبالمناسبة، أودُّ أن أصحِّح اسمي: اسمي هو «عُزيْر»

وليس «عَزِيز»، ولكن أنا على منهج الإمام الخَطّابي الذي كان اسمه أحمد، ودائمًا كانوا يكتبونه حَمَد، حتى في كُتب التراجم تجده في التراجم الأحمدية، وهذا يعني أنّه قَبِلَ بالأمر الواقع، وسَلَّم بالأمر الشّائع، وارتضَى ما فُرِضَ عليه، وأنا كذلك أرتضي ما ارتضاه الخَطّابي، وأقبل أن يكون اسمي عَزيز أو عُزَيْر، واسمي بالإنجليزية: OZAIER وأشرع في المحاضرة فأقول:

لم يصل إلينا من مؤلفات الإمام الأشْعَريّ التي تُقارب المئة إلا ستّة كُتب هي: «الإبَانَة»، و«اللُّمع»، و«رسالة إلى أهل الثَّغر»، و«مقالاتُ الإسلاميِّين»، و«الحثُّ على البحث»؛ «استحسان الخَوض في علم الكلام»، و«مسألة الإيمان»؛ وتوجد منها مخطوطات مُتفاوتةٌ في الجَودة والصِّحة في مكتبات العالم، وطُبعت هذه الكتب طَبعاتٍ عديدة. وقد شَكَّك بعض الباحثين في صِحَّة نِسبة بعضها إلى الإمام الأشْعَريِّ.

والهدفُ من هذا البحث حصرُ هذه المخطوطات ودراسةٌ موجَزةٌ عنها، ونَقْدُ الطّبعات التي صدرت لها حتى الآن، وتحقيق صِحَّة نسبة الكُتب المذكورة إلى الإمام، وتقديم مُقترحات حول نشرها نشرةً علميَّةً دقيقةً لائقةً بمكانة الإمام الأشْعَريِّ، وسأشيرُ أيضًا إلى الخلطِ والاضطراب والتّكرار عند بعض الباحثين في ذكر مُؤلفات الإمام ومخطوطاتها، وأختم الكلام بذكر «مُجَرد مقالات الأشْعَريِّ» لابن فُورك، الذي يحوي نصوصًا مهمةً من كُتُبه المفقودة.

لقد ذكر ابن عَساكِر في «تبيين كذب المفتري» (ص ١٢٨-١٣٦) قائمةً طويلةً من مؤلَّفات الإمام الأشْعَريِّ نقلًا عن كتابه «العُمد في الرؤية» الذي ألَّفه سنة ٣٢٠هـ، وأضاف إليها ما زاد ابنُ فُورك، ثم استدرك عليهما بعض الكُتب التي اطَّلع عليها ابن عَساكِر بنَفْسِه، ونَقَل عن بعض العلماء أنّه عدَّدها أكثر من مائتين وثلاث مئة مُصنَّف.

ولم يبقَ لنا من هذه المؤلَّفات الكثيرة إلَّا عناوينها التي بلغت ٩٨ عنوانًا، وقد كان المستشرق بروكِلمَان ذَكَر في كتابه «تاريخ الأدب العربي» (٤: ٣٩، ٤٠) سبعة عناوين، منها: «قَولُ جُملة أصحاب الحديث وأهلِ السُّنَّة في الاعتقاد»، و«كتابُ الإمام»، والواقع أنَّ الأوَّل عبارة عن فصل من كتاب «مقالات الإسلاميين» (ص٢٩٠-٢٩٧)، و«كتاب الإمام» صوابه: كتاب الإيمان أو مسألة الإيمان.

أما سزكين فقد ذكر في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/٤: ٣٧-٣٩) أحد عَشر عنوانًا، منها: «تفسيرُ القرآن» و«العُمد في الرؤية» اللذان اقتبسَ منهما ابن عَساكِر في كتابه، وتكرَّر عنده ذكر ثلاثة كُتُب، ووهم في الحديث عن «مُجرد مقالات الأشْعَريّ» لابن فُورك، فظنَّ أنَّه مختصر «مقالات الإسلاميين». وفي «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٣: ٢٠٠٨-٢٠٠٩) (طبعة تركيا) ذكر ثلاثة عشر عنوانًا من عناوين مؤلفات الأشْعَريِّ، منها: «أحوال الآخرة» وليس للإمام الأشْعَريِّ، و«أحوال مذهب الإمام أبي الحسن الأشْعَريِّ»، وهو نسخة من «تبيين كذب المفتري» لابن عَساكِر، و«الدُّرةُ الفَريدة في شَرح العقيدة» وهو لأحد الأشَاعِرَة المتأخِّرين، وتكرر فيه ذكر «الحثُّ على البَحث» بثلاثة عناوين. كما ذكر فيه «عقيدة أبي الحسن الأشْعَريِّ» على أنَّها مؤلَّفٌ مُستقلٌّ، والواقع أنَّها قِسم من «مَقالات الإسلاميين» كما سبق.

هذه بعض المراجع والفهارس التي يَرجِع إليها الباحثون لمعرفة ما وصل إلينا من التراث، وقد تسربت هذه الأخطاء إلى الدِّراسات والبحوث التي صدرت فيما بعد، ولا حاجة إلى استعراضها وتتبُّعها، فكلُّها عالةٌ على المراجع السَّابقة. ولنقصر الكلام على الكُتُب التي وَصَلتنا، ونُحقِّق الكلام حول صِحَّة نسبتها إلى الإمام الأشْعَريِّ.

١) الإبَانَة عن أصول الدِّيَانَة:

هذا الكتابُ أشهرُ كُتبِ الإمام الأشْعَريِّ، فقد ذَكرَه ابن عَسَاكِر في مواضع من كتابه «تبيين كذب المفتَري»، فقال (ص٢٨): «ومَنْ وقَفَ على كتابِهِ المسمَّى بالإبَانَة عَرَفَ مَوْضعهُ من العِلْم والدِّيَانَة»، وقال فيه بعض أهل عصره ضمن قصيدة له (ص١٧):

لَو لم يُصَنِّف عُمْره غير الإبَانَة واللُّمع
لكَفَى فَكَيْفَ وقد تَفَنَّن في العُلوم بِمَا جَمَع

وذكر (ص ٣٨٩) «أنَّه لم يَزل كتاب الإبَانَة مُستصوبًا عند أهل الدِّيَانَة». واقتبسَ نصًّا طويلًا من الفَصلين الأوَّلين في أوَّله يَزيدُ على عَشْرِ صَفَحاتٍ (١٥٢-١٦٣)، وهو في «الإبَانَة» بنصِّه (ص٨-١٢) من الطبعة المنيرية.

كلُّ هذا يدلُّ على أنَّ ابن عَسَاكِر اطَّلع على هذا الكتاب وعَرفَه، ولكنَّ الغريب أنَّنا لا نجد ذكره ضمن قائمة كُتب الأشْعَريِّ عنده، فإمَّا أنَّه سقط ذكره في النُّسخة التي طُبعَ عنها «التبيين»، أو لم يُذكر لشُهرته وعدم استقصاء جميع المصنفات عند ابن عَسَاكِر. ونجد عند النَّدِيم في «الفِهْرست» (ص٢٧١ طبعة مصر) كتابًا بعنوان «التَّبيين عن أصول الدِّين» لم يَرد ذكرهُ عند ابن عَسَاكِر، ومن المُحتَمَل أن يكون هو نفسه «الإبَانَة عن أصول الدِّيَانَة»، إذ التَّشابُه تام بين العُنوانين.

وابن فُورَك لم يذكر «الإبَانَة» في «مُجَرَّد مقالات الأشْعَريِّ»، ولكنَّه نقلَ عنه في كتابه الآخر «مُجَرَّد مقالات ابن كُلَّاب» الذي لم يَصل إلينا معَ الأسَف إلا نصوصٌ مقتَبسةٌ منه في «نَقْض التأسيس» لابن تَيمِيَّة، وهذا يدفع تَوهُّم بعض النَّاس الذين يَجعلون عدم ذِكْر ابن فُورك لـ«الإبانة» في «المُجرد» دليلًا على نفي نِسبتِه عنِ الأشْعَريِّ، والواقعُ أنَّه لم يذكر فيه إلا

ثلاثين كتابًا من مؤلَّفاتِه ولم ينْفِ غيرها.

وقد شكَّك بعضُ الباحثينَ في صحَّة النَّصِّ الوارد إلينا لكتاب «الإبَانَة» هل هو بعَينه كما كتبه الأشْعَريُّ؟ فيرى مكارثي في كتابه (ص٢٣١-٢٣٢) أنَّ ما وَعَدَ به المُؤلِّف من إيراد حُجَج أخرى لتأييد آرائه التي عَبَّر عنها وتلكَ التي لم يُعَبِّر عنها فصلًا فصلًا، لم يَفِ به في «الإبَانَة»، ولذا فليس من غير المُحتمل أن يكون فَصْل العقيدة كُلُّه مُقحمًا، وضعه الأشْعَريُّ أو أحد الأشَاعِرَة المتأخِّرين فيما بعد؛ من أجل تأكيد الانتماء إلى الإمام أحمد بن حَنْبل، وبالتَّالي إلى السَّلَف. وتابعه المستشرق ألار في هذا التَّشكيك.

وردَّت عليه الأستاذة فَوْقِيَّة حسين في مقدِّمة تحقيقها (١:٧٦) بأنَّ الأشْعَريَّ وَفَّى وَعْدَه المَذكور في الفَصْلين الأوَّلين بالاحتجاج لما ذَكَره بابًا بابًا في الفُصول التَّالية من الكتاب، عن «إثباتِ الرُّؤية بالأبصار في الآخِرة»، وعن أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وعنِ الاستواء على العَرش، وعن الوجْه والعينين والبصر واليدين، وعن إثبات عِلْم الله وقُدْرته وجميع صفاته، وعذاب القبر والشَّفاعة وغيرها. فهذه الفُصول تَتَضمَّنُ بعض دحض آراء الخُصوم بإثبات آراء أهل السُّنَّة التي تقوم على أصول السَّلَف وتوضيحها، وهذا ما يعدُّ تفصيلًا لجملة القول الواردة في الفصل الثاني. وبهذا تسقط الحُجَّة فيما يتعلَّق بالتَّشكيك في بناء الكتاب، هذا التَّشكيك الذي يترتَّب عليه استبعادُ فصلٍ من فُصوله، وهو الذي يؤكد فيه انتماءه إلى الإمام أحمد.

ثُمَّ إنَّ الفَصْل المُتعلِّق باعتقاد أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة الموجود في كتاب «مقالات الإسلاميين» (ص٢٩٠-٢٩٧) الذي ذكر الأشْعَريُّ في آخِره موافقتهُ لهم ومتابعتهُ، لا شكَّ في صحَّة نسبتِه إليه، والذي يقرأ هذا الفَصْل والفَصْل الثَّانيَ في «الإبَانَة» يجد بينهما تشابهًا كبيرًا في المسائل والاحْتِجاج

لها، فكيف يصحُّ التَّشكيك في أحدهما مع إثبات الآخر؟

ولاحَظَ مكارثي أيضًا الفَرق بين «الإبَانَة» و«اللُّمع»، فاعتبر «الإبَانَة» كتابًا تقليديًّا، وأنَّ «اللُّمع» كتابٌ تَخلَّص فيه الأشْعَريُّ من الاتجاه التَّقليديّ، ثُمَّ ذَكَر أنَّ الأشْعَريَّ كتب «الإبَانَة» لمصالحة الحنابِلة، إمَّا مباشرةً بعد رجوعه عن الاعتزال، أو قَبل وَفاته بقليل.

والواقع أنَّ «الإبَانَة» لا يَختلِفُ عن «اللُّمع» في المسائل، ونجدُ فيهما الأدلَّة عليها أيضًا بترتيبٍ واحد تقريبًا، بل إنَّ الكلام في «الإبَانَة» أكثر تفرُّعًا وتشعُّبًا للأدلَّة النَّقليَّة والعقليَّة، و«الإبَانَة» هو الأصل في الرَّدّ على آراء الخُصوم بالنسبة لكثير من المسائل الواردة في «اللُّمع» مثل مسألة الرُّؤية، وعِلْم الله، وأنَّ القرآن كلام الله غير مَخلُوق وغيرها، وإذا كان «اللُّمع» يَزيدُ في شيء ففي بعض البراهين العقليَّة التي تعتمدُ على مفاهيم دينيَّة.

وقد ثار الجدل حول تاريخ تأليف الكِتابين، فقدَّم البعض «الإبَانَة» على اعتبار أنَّه يُمثِّل مرحلة غير ناضجة لموقف صاحبه الذي كان مُعتزِليًّا، ويؤخِّر «اللُّمع» على أنَّه يُمثِّل ارتداد صَاحبه إلى الاعْتزال، والبعضُ الآخر يُقدِّم «اللُّمع» على أنَّه يمثل مرحلة انتقالية بين الاعتزال والأسلوب التَّقليدي السُّني ممثلًا في «الإبَانَة» الذي يُؤخِّرون تأليفه عن «اللُّمع»؛ وأرى أنَّ مَنهج الأشْعَريّ واحدٌ في الكتابين وبقيَّة الكُتب التي ألَّفها بعد خروجه عن الاعتزال، ولا نستطيعُ أنْ نُحدِّد ترتيبًا زمنيًّا لمؤلفاته التي وصلت إلينا، وكُل ما يُقال في هذا الباب ظنٌّ وتخمينٌ لا مَكانَة له في البحث العلمي المُعتمد على الأدلَّة المُقنعة.

والقراءة المتأنية لكُتبه الموجودة تُرشِدُنا إلى منهج مُوحَّد سار عليه

الأشْعَريُّ بعد توبته من الاعتزال، وأكَّد ذلك ابن تَيميَّة فذكر أنَّه لم يختلف في ذلك - أي إثبات الصفات الخبرية - كلامه في عامة كُتبه كالمُوجز، والمَقالات الكبير، والمقالات الصغير، و«الإبَانَة» وغير ذلك، ولكنَّ طائفة من توافقه وممن تُخالفه يحكون له قولًا آخر، أو تقول: أظهرَ غير ما أبطن، وكتبه تدل على بطلان هذين الظَّنين «مِنْهاج السُّنة» (٢: ٢٢٤). وقال: إنَّه ذَكر في «الإبَانَة» أنَّه يأتَمُّ بقول الإمام أحمد، واحتجَّ فيه بمقدِّمات سلَّمها للمُعتزِلة، فصارت المُعتزِلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون: إنَّه مُتنَاقِضٌ في ذلك، وكذلك سائر أهل السُّنَّة والحديث يقولون: إنَّ هذا تناقُض، وإنَّ هذه بقيَّةٌ بقيت عليه من كلام المُعتزِلة «منْهَاج السُّنة» (٢: ٢٢٨-٢٢٩).

وأرى أنَّ ذِكره للإمام أحمد، وانتماءَه إليه أمرٌ لا غرابة فيه، فإنَّه لوقوفه في المِحنَة ودفاعه عن عقيدة أهل السُّنَّة أصبح إمامًا لهم جميعًا، ينتسب إليه أهل السُّنَّة مع اختلاف المذاهب الفقهيَّة، كما أنَّ الأشْعَريَّ لردِّه على المُعتزِلة وسائر الفِرق المُبتَدِعة ودفاعه عن منهج أهل السُّنَّة بالقلم واللِّسان والحُجَّة والبُرهان، أصبحَ إمامًا لهم جميعًا. يقول أبو سهل الصُّعلوكيُّ و أبو بكر الإسمَاعِيليُّ: «أعاد الله تعالى هذا الدِّين بعدما ذهب - يعني أكثره - بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشْعَريِّ وأبي نُعيم الإستِرابَاذِيِّ» «طبقات الشَّافِعِيَّة للسبكي» (٣: ٣٥٠).

وقد كان كِتَاب «الإبَانَة» مُعتمدًا عند أهل السُّنَّة جميعًا، فأكثروا النَّقل عنه والاقتباس منه، فنقل عنه البَيهَقيُّ في كتاب «الاعتقاد»، وكان المرجع الأساسي لابن دِربَاس في رسالته في «الذَّبّ عن الأشْعَريّ»، واعتمد عليه عبد الغَنيّ النَّابُلسيُّ في «وسائل التحقيق ورسائل التَّوفيق» (ص٨٧-٨٨).

والنُّقول عنه كثيرةٌ في الكُتب الأخرى، وكُلها موجودة حرفيًا في النَّصّ

المطبوع، وهذا يدلُّ على أنَّ ادِّعاء التَّصرف في الكِتاب بالزِّيادة والنَّقص والتَّحريف المُتعَمَّد أمر يَصْعُبُ إثباتُه. وما قاله الشيخ محمد زاهد الكوثري ـ رحمه الله ـ مِن أنَّها «مُصَحَّفَة ومُحَرفَة، تلاعَبَت بها الأيادي الأثيمة، فيجب طبعها من أصل وَثِيق» «التعليق على تبيين كذب المفتري» (ص٢٨) ـ إذا كان المقصود به الأخطاء المطبعيَّة فهي واقعةٌ في جميع النُّسخ المطبوعة، أمَّا التَّحريف المُتعمَّد والانتحال المقصود، فهذا ما أستبعدهُ، والنُّسخ المخطوطة التي وصلت إلينا منه كلُّها تؤكِّد صحَّة ما قلتُ، والتي أعرف منها عشرًا في مكتبات العالم، وإليكم بيانها:

١ ـ أقدمُ نُسخة منها توجد في مكتبة روان كوشك بتركيا برقم (١٥١٠) (الورقة ١ـ٢٦). كتبت في محرم الحرام سنة ١٠٨٤ هـ، وعليها تملُّك سنة ١١٥٤هـ، وهي ضمن مجموعة تحتوي على عدة كتب أوَّلها «الإبَانَة». وفيها بعض الأخطاء والأسقاط، وهي قليلة.

٢ ـ نُسخة دار الكتب المصرية برقم (١٠٧ عقائد تيمور) (٧٠ ورقة) كتبت في ذي الحجة سنة ١٣٠٧ هـ، وناسخها محمد سليمان الإخميمي، وفيها بعض السَّقط.

٣ ـ نسخةٌ أخرى بدار الكتب المصرية برقم (٣٧٧ عقائد تيمور (٣٣ ورقة)، بخط عبد الرحمن الفارسي بن محمد سعيد في ربيع الأول سنة ١٣١٠ هـ، والسَّقط فيها قليل، وهي سالمة من زيادات النُّسَّاخ وتحريفاتهم.

٤ ـ نسخة في الجامعة العثمانية بحيدر آباد (الهند) برقم (٥٠٣) (٧٧ ورقة) بخط مالكها أحمد سعيد في أواخر القرن الثالث عشر تقديرًا، خطُّها جيدٌ لكنْ فيها سقط طويل في موضع، ومن عيوبها أنَّ النَّاسخ يأتي إلى عبارات الأشْعَرِيِّ غير الواضحة له، فيَصُوغُها بأسلوبه الخاص.

٥ ـ نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٨١٢ ٣) (٣٢ ورقة) بعنوان (التوحيد)، وهي نسخة فيها زيادات من النَّاسخ تحتاج إلى مراجعة دقيقة، فهي تخالف بقيَّة النُّسخ وتخالف منهج الأشْعَرِيِّ في الكتاب، ولم يعرف تاريخ نسخها، ولكنها نسخة متأخرة.

٦ ـ نسخة في مكتبة الأزهر برقم (٩٠٤ مجاميع) (الورقة ٧ـ٧٤) كُتبت في ربيع الأول سنة ١٣٠٨ هـ، وفي أولها «رسالة ابن دِرباس في الذَّبِّ عن الأشْعَرِيِّ». وهي نسخة بقلم معتاد، وتشبه النسختين الأولى والثانية.

٧ ـ نُسخة أخرى في مكتبة الأزهر برقم (٤٩٣٤) (الورقة ٨ـ٩٥)، كتبت أيضًا سنة ١٣٠٨هـ، وفي أوَّلها «رسالة ابن درباس» المذكورة. وهي مثل النسخة السابقة.

٨ ـ نُسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٦٨٢٩) (٤٤ ورقة)، كُتبت سنة ١٣١٥ هـ. وهي نسخة متأخرة.

٩ ـ نُسخة مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، وهي منسُوخةٌ عن نسخة مكتبة الإسكندرية، وفيها زيادات أيضًا ليست من الأصل.

١٠ ـ نُسخة في المدينة كما في مجلة المجمع العلمي العربي ١٨ ١٨٢. ولا أعرف عن هذه النسخة شيئًا.

أما طبعات «الإبَانَة»، فأُولاهَا تلك التي صَدرت عن حيدر آباد (الهند) سنة ١٣٢١ هـ، وفيها أخطاء مطبعيَّة، ولعلَّ الأصل الذي اعتمدت عليه عند النَّشر هو الذي بالجامعة العُثمانية بحيدر آباد. ثم طُبعت بإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ، وكان الاعتماد فيها على الطبعة الأولى وعلى نسخة أخرى أُشير إليها في الهوامش لا نعرف عنها شيئًا. ثم أعيد طبعها مرارًا

بالاعتماد على الطبعة المنيرية في مصر سنة ١٣٧٧ هـ، ١٣٨٥هـ وغيرها.

وجاءت فوقِيَّة حسين محمود فحقَّقت الكتاب بالاعتماد على أربع نسخ خطيَّة، ونشرته دار الأنصار بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م. وهذه الطبعة ـ على ما بَذَلَت المُحقِّقة من جهد ـ تَشِيع فيها الأخطاء المطبعيَّة وأخطاء في قراءة النُّسخ، وقد جَعَلَت المُحقِّقة نُسخة بلدية الإسكندرية هي الأصل، مع أنها تنفرد بزيادات لا توجد في بقية النسخ، وهي مدسوسة في الأصل، وقد تَنبَّهت لذلك المُحقِّقة، وشَكَّت فيها ودَعَت إلى المراجعة الدَّقيقة لمحتوياتها، ولكنَّها مع ذلك جعلتها أصلًا، فأفقدت بذلك الثِّقة في صحَّة النَّصِّ المطبوع وسلامته من الزِّيادة والتَّحريف. ومن أمثلة ذلك ما ورد في ذكر الاستواء على العرش، وتأويل اليد بالقُدرة وغير ذلك، والزِّيادة المنقولة في الموضع الأول مَنقولة بنَصِّها من كتاب «الأربعين» للغَزَاليِّ. ويُمكن مقُابلة هذه المواضع في الطَّبعات والمَخطوطات الأخرى لمعرفة حقيقة الأمر.

وفائدة هذه الطبعة في مقدِّمتها التي استوفت المُحقِّقة فيها الكلام عن الإمام الأشْعَريِّ ومنْهجه، وذَكرت مُؤلَّفاته وعرَّفت بها، وَردَّت على المستشرقين وغيرهم ممن يُشكِّكون في صحَّة نسبتها إلى الأشْعَرِيِّ. ومن الغريب أن يأتي أحد الباحثين (وهو إبراهيم الفيومي) فينقل كل ما يتعلَّق بالكتب والمؤلفات وغيرها عن هذه المقدمة، وينسبها لنفسه في الكتاب الذي نشره عن الإمام الأشْعَرِيِّ.

وهناك طبعة للكتاب صدرت عن دار البيان بدمشق وبيروت، بتحقيق الأستاذ بشير عيون، وقد أخرج الكتاب بالاعتماد على النُّسخ المطبوعة، وقام بتخريج الأحاديث تخريجًا مُختصرا، وعَلَّق عليه بعض التَّعليقات، ووقعت فيها أخطاء وزيادات وأسقاط تُخِلُّ بالمعنى والسِّياق.

وحقَّق الأستاذ عبَّاس صبَّاغ هذا الكتاب بالاعتماد على النُّسخة الموجودة بالجامعة الأمريكية ببيروت، وهي التي فيها زيادات كثيرة ليست من الأصل، كما يَقترح المُحقِّق زيادات على النَّصِّ لا حاجة إليها. وسقطت منها في بعض المواضع عدة أسطر. وقد صدرت هذه الطَّبعة عن دار النفائس بيروت. وطبعت دار الإبَانَة بالقاهرة هذا الكتاب بتحقيق محمد بن علي بن ريحان، وذكر على غلافه أنَّه اعتمد في تحقيقه على خمس نُسخ خطيَّة ولكنَّه لم يذكر فرقًا واحدًا بين النُّسخ، فكيف استجاز لنفسه أنْ يُسمي عمله تحقيقًا؟ ولم يرجع في تعليقاته إلى المصادر الأولى، بل اقتصرعلى نقل أقوال بعض العلماء المعاصرين. وأطال إطالة مُملَّة في هذه التعليقات، فقد علَّق على عشر صفحات أولى من الكتاب بـ٩٥٧ صفحة، وبقيَّة الكتاب التي تحتوي على التفاصيل أوردها في ١٠٠ صفحة.

إلى جانب هذه الطبعات هناك طبعات أخرى من الكتاب صدرت من المدينة المنورة سنة ١٣٩٥هـ، ١٤٠٩هـ، والرياض سنة ١٤٠٠هـ، وبيروت سنة ١٤٠٥هـ، وغيرها، دون الاعتماد على المخطوطات.

وقد حقَّقه الطَّالب صالح بن مُقْبِل العصيمي لنيل درجة الدكتوراه، وقدَّم الرسالة إلى إحدى الجامعات، ومنْهجه في التَّحقيق يَتلخَّصُ في المقابلة بين ستِّ نُسخ وإثبات الفروق بينها، وتخريج الأحاديث والآثار تخريجًا مطولًا، وترجمة الأعلام، وكتابة الحواشي والتعليقات على جميع المسائل العقديَّة، وصُنع الفهارس اللَّازمة لمحتويات الكتاب. ويُؤخذ على الطالب أنَّه لم يُثبت الفروق بين النُّسخ بدقَّة، ولم يستطع قراءة كثير من الكلمات قراءة سليمة، ولم يَقُم بضبط النَّصِّ وإخراجه كما ينبغي، وكان جُلُّ همِّه في التَّخريج والتَّعليق والشَّرح بما يفيد وما لا يفيد، ولم يُنشر الكتاب بتحقيقه حتى الآن،

ولعلَّه يراجعه قبل دفعه إلى المطبعة، ويحذف كثيرًا من تعليقاته، ويُسقط الكلام المكرَّر المعروف من مقدِّمة تحقيقه، ويقتصر على الضروريِّ المفيد منه، ويُصلح من أسلوبه ولغته في كثير من مواضعه من مقدِّمته وتعليقاته.

٢) اللُّمع في الرَّدّ على أهل الزَّيغ والبِدع:

ذكره ابن عَساكِر بهذا العنوان (ص ١٣٠)، واقتبس منه ابن فُورك في «مُجرد مقالات الأشْعَريِّ» (ص ٢٦٧)، والنَّصُّ المُقتبَس منه موجود في «اللُّمع» (ص ٢٩ طبعة حَمُّودَة غرابة). وعلى هذا، فلا شك في صحَّة نسبته إلى الأشْعَريِّ. والأصل الوحيد لهذا الكتاب يوجد في مكتبة الجامعة الأمريكيَّة ببيروت برقم (AS 297.3) (في ١١٧ صفحة)، وهو مخطوط قديم لعلَّه كُتب في القرن السَّادس الهجري، وعن هذا الأصل نسخت نسخة حديثة، وهي موجودة في المتحف البريطاني برقم OR ٣٠٩٤ في ٧٣ ورقة.

وقد نشره مكارثي في بيروت سنة ١٩٥٣م بالاعتماد على الأصل المذكور، وهي طبعة لا تخلو من أخطاء في القراءة، وقد يُصحِّحه بالاجتهاد فيبعد النُّجعة، ويُبقي كلمات كثيرة كما هي في الأصل وهي غير مفهومة. ومن أجل ذلك أعاد تحقيقه حَمُّودَة غرابة ونشره في القاهرة سنة ١٩٥٥م. وقد اجتهد في قراءة النَّصِّ وحاول تصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها مكارثي، ولكنه أضاف على النَّصِّ في مواضع عديدة كلمات لا ضرورة لها، وقد يُغيِّر ما في الأصل بالاعتماد على النُّسخة الحديثة، ويكون الصَّواب ما في الأصل، ولا داعي لتغييره ومع هذا فنشرته أفضل من نشرة مكارثي، وإن كانت في حاجة إلى ضبطٍ وتدقيقٍ أكثر، وتأملٍ في مواضع كثيرة للوصول إلى الصَّواب.

٣) رسالة إلى أهل الثَّغر:

ذكرها ابن عَساكِر (ص ١٣٦) بعنوان «جواب مسائل كتب بها إلى أهل الثَّغر في تبيين ما سألوه عنه من مذهب أهل الحق»، وقد شكَّك المستشرق ألار في صحَّة نسبتها إلى الأشْعَريِّ بحُجَّة أنَّه ورد فيها إشارة إلى تاريخ سنة ٢٦٧ هـ، ثم عدم ورود إشارة فيها إلى آراء المُعتزِلة، ثم التَّحفظ في تقرير الموقف للقول بأنَّ القُرآن قديم غير مخلوق، وينتهي إلى أنَّه بالرغم من هذه الصُّعوبات فإنَّه يميل إلى القول بصحَّة نسبتها إلى الأشْعَريِّ، ويُفسر التاريخ المذكور بأنَّه ربَّما ورد مُحرَّفًا وصوابه ٢٩٧، وحينئذ يكون بعض الخلافات المذهبية بين الرسالة وبين «اللُّمع» مرجعُه إلى كون الرسالة كتبها الأشْعَريُّ قبل تَركه لمذهب المُعتزِلة بوقت قليل كان فيه قريبًا من مذهب أهل السُّنَّة دون أنْ يقطع صلته نهائيًا مع أساتذته المُعتزِلة.

ويمكن الرَّدُّ على هذه الشُّبهة التي أثارها ألار بسهولة، فالكتاب يدلُّ على أنَّه ألَّفه بعد توبته من الاعتزال، ففيه إثبات الصِّفات التي يُنكرها المُعتزِلة، وإثبات الشَّفاعة التي ينكِرُونها. أمَّا عدم ذِكر المُعتزِلة فالكتاب لم يؤلَّف من أجل الرَّدّ عليهم، بل لتقرير أصول السَّلَف التي أجمعوا عليها دون المُناقشة والحجاج لها أو الرَّدّ على مخالفيها، فقد وجَّه هذه الرسالة إلى باب الأبواب جوابًا لاستفسار جماعة من المسلمين هناك، وقد كانوا في حاجة إلى تقرير أصول العقيدة وبيانها وشرحها.

ومن الغريب أنْ يدَّعي ألار أنَّ الأشْعَريَّ كان متحفِّظًا في القول بأنَّ القرآن قديم، مع أنَّه صرح فيه وقال: «وكلامًا لم يزل به مُتَكلِّمًا» والقرآن كلام الله فهو قديم، فمن أين جاءته هذه الشُّبهة؟

توجد من هذه الرسالة (١٠/٥١٠) (الورقة ٨٨أ - ٩٨أ) كتبت سنة ١٠٨٤ هـ. والثَّانية في مكتبة الجامعة العُثمانية بحيدر آباد الهند برقم ٢٩٧و ٤١ (٤٠ ورقة). كُتبت بخطٍّ حديث في القرن الثالث عشر، واسم النَّاسخ أحمد سعيد. وعنوان الرِّسالة في هذه النُّسخة (الأصول الكبير).

وقد طُبعت هذه الرِّسالة عدة طبعات: الأولى بتحقيق قُوام الدين في مجموعة كلية الإلهيَّات، المجلد ٧، ٨ سنة ١٩٢٨ م، وهذه الطبعة لم أطلع عليها. والثَّانية بتحقيق محمد السيد الجَلَيند بعنوان (أصول أهل السُّنَّة والجماعة المُسماة رسالة أهل الثَّغر)، طُبعت في القاهرة سنة ١٩٨٧م، وكلتاهما اعتمدت نُسخة روان كوشك فقط.

ثم حقَّقها عبد الله شاكر البَنْهَاوي، ونشرتها مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م؛ وقد اعتمد فيها على النُّسختين، وجعل الثَّانية أصلًا لوضوح خطِّها وسُهولة قراءته، وقلَّة الأخطاء الواقعة فيها، ويقول المحقق: «يبدو أن ناسخها وقَفَ على أصل جيد مُصحَّح».

ويُؤخَذ على طبعة محمد السيد الجَلَيند أنَّ فيها أخطاءً كثيرةً في القِراءة، وتغييرَ الأصل في مواضع بحُجَّة أنَّ العبارة ليست سليمَة، ويدَّعي المُحقِّق أنَّه هذا المخطوط يُطبع لأوَّل مرَّة، وكأنَّه لم يطَّلع على النَّشرة السَّابقة أو تجاهلها.

أما طبعة المدينة فإن فيها تَعليقات كثيرة وشروحًا وتخريجاتٍ مطوَّلة على النَّصِّ هو في غِنًى عنها، ولكن هكذا الرَّسائلُ الجامعيَّة في بعض الجامعات. ولا تزال هذه الرِّسالة بحاجة إلى الضَّبط والتَّدقيق والإخراج اللَّائق بها. ومن الجدير بالذِّكر أنَّ ابن تَيمِيَّة اقتبس معظم هذه الرِّسالة في «درء تعارض العقل والنقل» (٧/١٧٦-٢١٩) ومواضع أخرى منه.

٤) مقالات الإسلاميين:

ذكره ابن عَساكِر (ص١٣٠-١٣١) نقلًا عن الأشْعَريِّ: «وألفتُ كتابًا في مقالات المسلمين يستوعبُ جميع اختلافهم ومقالاتهم»، والكِتابُ الذي بين أيدينا ينطبق عليه هذا الوصف. وقد نقل عنه ابن فُورك في «مُجرَّد مقالات الأشْعَريِّ» (ص٢١٣) وسمَّاه كتاب «المقالات».

وجميع النُّسخ الخطيَّة التي وصلت إلينا منه تحمل عنوان «مقالات الإسلاميين»، وذكره بعنوان «مقالات المسلمين» لا ضَير فيه، وربَّما تكون كلمة «الإسلاميين» مقصودها عند المُؤلِّف كل من انتسب إلى الإسلام، ولو كان عنده بِدعة مُغلَّظة أو مُكفِّرة.

ومن الغريب دعوةُ الأستاذ عبد الرحمن بدوي إلى تَغيير عنوان الكتاب إلى «مقالات المسلمين» مهما جاء في المخطوطات، وهو يُجيز لنفسه أنْ يُسمِّي كتابه «مذاهب الإسلاميين»!!

ولم أجد من شكَّكَ في صحَّة نسبته إلى الأشْعَريِّ، ولكنَّ بعض المستشرقين مثل اشتروطمن وألار انتقدوا ترتيب الكتاب بهذا الشَّكل، حيث قسَّمه المُؤلِّف إلى قسمين: الأوَّل (ص١-٢٩٨) يتناول جَليلَ الكلام ومذاهب الفرق فيه، والثَّاني (ص٣٠١-٤٨٢) تناول مسائل في دقيق الكلام وآراء تختلف الفرق فيها. وعاد (ص٤٨٣-٦١١) إلى بعض ما تناوله في القسم الأول من جليل الكلام، وخلاصة القول أنَّ في ترتيب الكتاب اضطرابًا أو سوء تنظيم، فبعضه بحسب ترتيب الفرق، وبَعضُه بحسب ترتيب المسائل، وفي القسم الأخير منه تكرار لما سبق.

والواقع أنَّنا لو رأينا الكُتب المُؤلَّفة إلى القرن الرَّابع في أيِّ فن من الفنون

لا نجد في أبوابها وفصولها تقسيمًا منطقيًا كما نجد ذلك في مؤلفات القرن السَّادس أو ما بعده، فعندنا في النحو «كتاب سِيبَوَيه»، وفي الأصول «الرِّسالة» للإمام الشَّافِعِيّ، وفي العقيدة كتب «السُّنَّة»، وفي الفقه «المُدَوَّنة» مثلًا، وفي الكلام «المُغْني» للقاضي عبد الجبار وغيرها لم تُؤلَّف على ترتيب منطقي. فمن غير المعقول أنْ يُطلَب من الإمام الأشْعَرِيّ أن يُرتِّب كتابه ويُهذِّبه على طريقة المتأخِّرين.

وقد أغرب المستشرق ألار فظنَّ أنَّ الكتاب المطبوع في الحقيقة نصُّ ثلاثة كتب مختلفة مُتباينة هي: «المقالات»، و«كتاب في دقيق الكلام»، و«كتاب في الأسماء والصِّفات». وقد ناقشه عبد الرحمن بدوي في كتابه «مذاهب الإسلاميين» (ص٥٢٦-٥٢٧)، ودلَّل على سَخَفِ هذا الرأي.

وتوجد من هذا الكتاب خَمسُ نُسخٍ خطيَّة في مكتبات العالم، أقدمها النُّسخة الهنديَّة الموجودة في حيدر آباد، وكتبت في القرن السَّادس، وقد وصف جميع هذه النُّسخ المستشرق الطَّيِّب الذِّكر «هلموت ريتر» فأغنانا عن الإطالة فيه، واعتمد عليها عند تحقيقه للكتاب الذي طُبع في إستانبول سنة ١٩٢٩-١٩٣٠م، وهي طبعة نقديَّة ممتازة، مع فهارس وافية، وتعليقات دقيقة تبيِّن مواضع الاقتباس من الكتاب في المصادر اللَّاحقة، وتُوثِّق المعلومات الواردة في النَّصِّ.

وقد صدر الكتاب أيضًا بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٥٠-١٩٥١م دون ذكر النُّسخ التي اعتمد عليها، وقد اعتمد على طبعة ريتر، وعلَّق عليها تعليقات وشروحًا، وصحَّح بعض الأخطاء والتحريفات في الطبعة السَّابقة، ولم يهتم بذكر الفُروق بين النُّسخ، وهذا منهجه في جميع الكتب التي قام بنشرها وتوفيرها للقراء، ولو أنَّه ذكر فضل

النشرة السَّابقة واعترف للمستشرق جهده لكان بمَنجاة من التُّهم.

ومما يَجدرُ بالذِّكر أنَّ الفصل المتعلِّق باعتقاد أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة في الكتاب (ص٢٩٠-٢٩٧) قد أُفرد في عدَّة مخطوطات، فمنها نُسخةٌ في دار الكتب المصرية (٧٧ مجاميع) (الورقة ٥٧-٥٨)، وثانية في الأزهر (مجموع ٥١١) (الورقة ٦٢-٦٧). وقد اقتبسَ أجزاءً من هذا الفصل عددٌ من المؤلفين، منهم ابن تَيمِيَّة وابن القيِّم والذَّهبيُّ وغيرهم في مؤلفاتهم، واستدلوا بها على أنَّ الأشْعَرِيَّ على منهج أهل الحديث في الاعتقاد، فإنَّه قد صرَّح في آخرها (ص ٢٩٧) بأنَّ «هذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب».

٥) الحثُّ على البحث:

ذكره ابن عَساكِر بهذا العنوان (ص١٣٦)، وضمَّنه أبو القاسم النَّيسابُورِيُّ الأنصاريُّ المُتوفَّى ٥١٢هـ في كتابه «الغُنْية في الكلام» (مخطوطة أحمد الثالث ١٩١٦م) (الورقة ٩-١١)، وبهذا تتأكد صِحَّةُ نسبته إلى الإمام الأشْعَرِيِّ، فإنَّ أبا القاسم من قُدماء الأشاعِرَة.

وقد شكَّك بعض الباحثين - مثل عبد الرحمن بَدوي وفوقيَّة حسين - في صحة نسبته إلى الأشْعَرِيِّ، فإنَّ أسلوبه في نظرهم يختلف عن أسلوب الأشْعَرِيِّ في بقيَّة كتبه، ولأنَّ مُشكلة البحث في علم الكلام، أو الإمساك عنه مُشكلة متأخِّرة عن عصر الأشْعَرِيِّ.

وزاد بعضهم أنَّ هذه الرِّسالة التي نُشرت بعنوان «استحسان الخَوض في علم الكلام» لا ذِكر لها في مؤلفاته، ولهذا فهي ليست له، بل لأشْعَرِيٍّ مُتأخِّر. ولم يذكر بروكلمان لها مخطوطًا.

أقول: لقد ظهرت أخيرًا عدة نُسخ من هذه الرسالة، منها نسخة مكتبة برلين برقم (٢١٦٢) (الورقة ٤-٦)، وقد كُتبت سنة ٨٧٤هـ. ونسخة أخرى بمكتبة فيض الله بتركيا برقم (٢/٢١٦١) (الورقة ٤٩ب - ٥٢أ) كُتبت سنة ١٠٦٣هـ. وثالثةٌ ضمن كتاب «الغنية في الكلام» الذي سَبقت الإشارة إليه. والنَّصُّ الموجود في «الغنية» يدلُّ على أنَّ «استحسان الخوض في علم الكلام» هو المسمَّى بـ«الحثِّ على البحث»، وعلى هذا قول من يقول إنَّه لا ذِكر له بين مؤلفاته لم يبق له أي وزن في البحث العِلميِّ.

أمَّا ادِّعاء أنَّ مشكلة الخَوض في علم الكلام مُشكلة مُتأخرة فليس صحيحًا، فقد كان الأشْعَريُّ من أئمة المُتكلِّمين. قضى حياته كلَّها في البحث والجدل، والمناظرة مع المُبتَدِعة والمُعتزِلة والزَّنادِقَة، وكَان في حياته بل قَبله بقرن أو أكثر مَن يَذُمُّ الخوض في علم الكلام ولا يحبُّ التَّوغُّل فيه، وأقوال الإمام الشَّافِعِيِّ وأبي يُوسُف وغيرهما من أئمة القرن الثَّاني مَعروفة في ذمِّ الكلام وأهله. وقد كان أهل السُّنَّة قبل الأشْعَريِّ وابن كُلَّاب لا يحبون الكلام والمنهج الكلاميَّ لإثبات العقائد، كما تَدلُّ عليه الكتب المؤلَّفة في السُّنَّة إلى نهاية القرن الثَّالث، وجاء الأشْعَريُّ فاستخدم الأسلوب العقليَّ والمنهج الكلاميَّ لإثبات عقائد أهل السُّنَّة والرَّدِّ على المُخالفين، وكَان من الطبيعي أن لا يُعجب كثيرًا من أصحاب الأثر هذا المنْهج، وينتقدوا الكَلام والمتكلِّمين، فيدافع الأشْعَريُّ عن منهجه ويدلِّل على ذلك. وهذا ما نجده في هذه الرسالة.

وأسلوبها ليس مخالفًا لأسلوب الأشْعَريِّ، فأغلب كتبه التي لم تصل إلينا في الرَّدِّ على المخالفين ألَّفها بهذا الأسلوب، كما تدلُّ عليه النصوص المقتبسة منها في «مُجرَّد مقالات الأشْعَريِّ» وغيره. ولذا لا يصح التَّشكيك

في صحَّة نسبة هذه الرِّسالة إليه. وقد طبعت هذه الرِّسالة بعنوان «استحسان الخوض في علم الكلام» لأول مرة في حيد آباد (الهند) سنة ١٣٢٣هـ.

وطُبعت طَبعة ثانية فيها سنة ١٣٤٤هـ. وعن هذه الطَّبعة الثَّانية أعاد طبعها مكارثي ضمن نشرته لكتاب «اللُّمع» في بيروت سنة ١٩٥٣م (ص٨٧-٩٧)، ثُمَّ جاء فرانك فحقَّقها بالاعتماد على نُسختي برلين، وفيض الله، وطبعة حيدر آباد، بالإضافة إلى النَّصِّ المُقتَبَس منها في «الغُنْية». ونشرها بعنوان «الحثِّ على البحث»، في مجلة معهد الدومنيكان للدِّراسات الشَّرقيَّة (المجلد ١٨ ص ١٣٥-١٥٢) سنة ١٩٨٨م. وهذا ثاني كِتاب يُنشر نشرةً علميةً دقيقةً بعد «مقالات الإسلاميِّين».

٦) مسألة الإيمان:

ذكَرها ابن عَسَاكر (ص١٣٦) فقال: «رسالةٌ في الإيمان وهل يُطلق عليه اسمُ الخلق». ولعلَّها الرِّسالة الوحيدة التي تناقلها المُحدِّثون فيما بينهم ورَوَوها بأسانيدهم إلى مؤلفها الإمام، فقد ورَدَ ذكرها في «المعُجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (ص٤٠٨) الذي رَوَاها بالإسناد إلى الأشْعَريِّ، وتوجد نُسخة قديمة منه كُتبت في القرن الثامن في مكتبة تشستر بيتي برقم (٥/٣٨٥٤) (الورقة ٥٠-٥٢)، وثلاثِ نُسخ في دار الكُتب المصرية تحت أرقام ٢ (مجاميع ص ٨-٩)، و٢٦ (مجاميع) ص ١٦-١٧، و٦٠٨ (مجاميع) (ق ٢٠٣-٢٠٤). أما النُّسخة التي في دار الكتب (كلام ١١٤٥ ٣) الورقة ١٦-١٨، فليست من هذه الرِّسالة، بل هي نُسخة من رسالة الحسن البَصْريِّ. وقد وهِمَ سزكين تبعًا لفهرس دار الكتب (الثَّاني) ١٨٣/١ ونبَّهت على هذا الوهم الأستاذة فوقيَّة حسين في مقدمة تحقيقها للإبانة (ص٨٦).

وقد نشرها المستشرق سبيتا سنة ١٨٧٦ م ضمن كتابه عن الإمام الأشْعَريّ باللُّغة الألمانيَّة (ص ١٣٨-١٤٠) بالاعتماد على نُسخة درب الجماميز، ولعلَّها التي تُوجد الآن في دار الكتب. وفي هذه النَّشرة بعض الأخطاء كما ظَهر لي بمقابلتها على مُخطوطة تشستر بيتي التي هي برواية قُطب الدِّين اليُونينيِّ إلى المُؤلِّف. ويجب إعادة تحقيقها بالاعتماد على هذه النُّسخة المُسندة النَّفيسة والنُّسخ الأخرى المذكورة.

مُجرَّد مقالات الشَّيخ أبي الحسن الأشْعَريّ:

إلى جانب الكُتب المُستقلَّة التي سَبقَ البحث عنها نجد مُجرَّد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشْعَريّ من أهمِّ ما يصل إلينا من تراث هذا الإمام، وقد نقل فيه ابن فُورك آراء الأشْعَريّ في موضوعات كثيرة بالاعتماد على ثلاثين كتابًا من مؤلفاته، لم يصل إلينا منها إلا «اللُّمع» و«المقالات»، والبقيَّة في عداد المفقود. وبذلك يكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة لدراسة آراء الإمام. وقد نَشرَهُ المستشرق دانيال جيماريه عن دار المشرق بيروت سنة ١٩٨٢ م، وأخرجه إخراجًا جيدًا بالاعتماد على الأصل الوحيد منه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوَّرة (توحيد ٢٥٣).

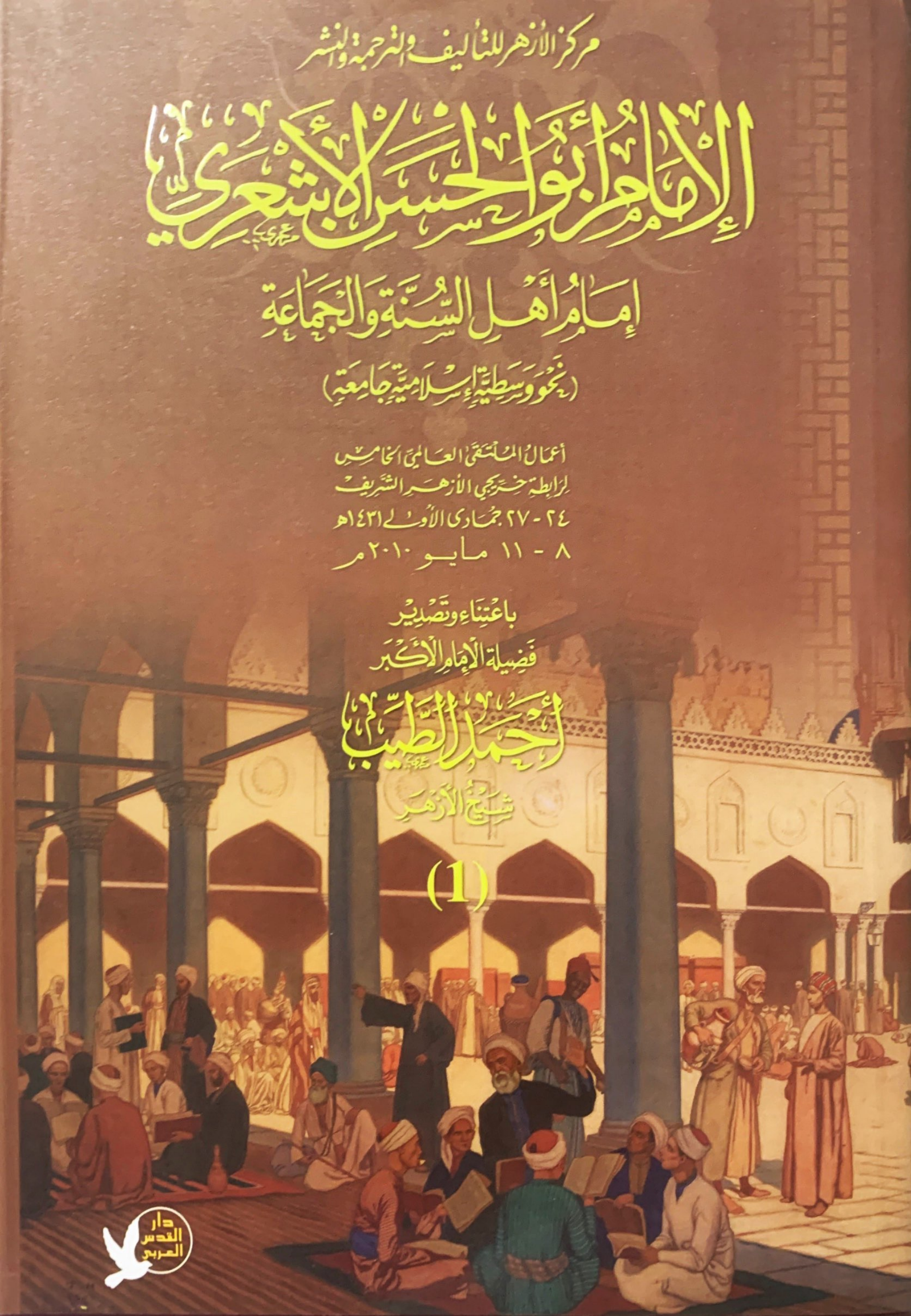
وكان منهج ابن فُورَك فيه أنَّه يَذكر نُصوص كلام الأشْعَريّ في كتبه، وما لا يُوجد منصوصًا له ذكر فيه ما يليق بأصوله وقواعده، وبيَّن ما اختلف قَوله فيه وما قَطع به منهما وما لم يقطع بأحدهما (ص ٩)، وما وَجد له معنى ما حكاه عنه أضافه إليه على أنَّه معنى مذهبه، وقال في جميع ذلك: إنَّه كان يقول كذا وكذا (ص٣٣٩).

إذًا فالكتاب عبارةٌ عن بيان مذهبه في موضوعات علم الكلام، وليس

مجموعة نصوص أو اقتباسات من كتبه التي ذكرها ابن فُورَك. ولعلَّه لمَّا رأى كتاب محمد بن مطرف الضَّبيّ الإستِرَابَاذِيّ في مُجرَّد مقالات الأشْعَريّ أراد أن ينتقده، ويبين حقيقة مذهب الأشْعَريّ في هذه القضايا، وذكر في فصلين (ص١٩-٢٢، ٣٢٣-٣٣٨) بعض الأخطاء والأوهام التي وقع فيها الضبي، والمُتأمِّل في دراسة هذا الكتاب وما ذكره الضَّبيّ وعقَّب به عليه ابن فُورَك يتوصَّل إلى أنَّ الأشْعَريّ تختلف أقواله أحيانًا في بعض المسائل، وكان أصحابه وتلاميذه اختلفوا فيما بينهم في ترجيح بعضها على بعض منذ عهد مبكر، ولم يستقر المذهب إلا بعد وفاته بنحو قرن بجهود الباقِلَّانيّ وابن فُورَك وأبي إسحاق الإسفَرَايينيّ، والسُّؤال الذي ينشأ هنا هو أنَّه إذا حصل التَّعارض بين ما ذكره الأشْعَريّ في مؤلَّفاته التي وصلت إلينا، وبين ما في «المُجرَّد» وكُتب أعلام المذهب، فأيهما يُنسب إلى الإمام؟ هل صَريح كلامه بناءً على أنَّه النَّصّ، أو ما استقر عليه المذهب بناءً على أنَّه على أصوله وقواعده؟ أترك الإجابة عنه لأهل العلم والاجتهاد.

وفي الختام أدعو إلى الاهتمام بتراث هذا الإمام ونشره بالاعتماد على الأصول الخطيَّة المُتقنة، دون تَزيُّد أو تحريف أو حَشو في التَّعليق، مع صُنع فهرس موضُوعيٍّ شامل لجميع مؤلَّفاته الموجودة ونُصوص من كتبه المفقودة، كما أرجو من أمناء مكتبات المخطوطات في العالم والقائمين على فهرستها أن يُولوا عنايةً خاصةً بالمخطوطات المجهولة العنوان والمؤلف، عسى أن يكتشفوا فيها شيئًا نادرًا من آثار هذا الإمام أو غيره من أعلام القرون الأولى.

وفقنا الله جميعًا لخدمة ديننا، وتراثنا، ولغتنا، إنَّه سميع مجيب.


مركز الأزهر للتأليف والترجمة والنشر
الإمام أبو الحسن الأشعري
إمام أهل السنة والجماعة
(نحو وسطية إسلامية جامعة)
أعمال الملتقى العالمي الخامس
لرابطة خريجي الأزهر الشريف
٢٤ - ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣١هـ
٨ - ١١ مايو ٢٠١٠م
باعتناء وتصدير
فضيلة الإمام الأكبر
أحمد الطيب
شيخ الأزهر
(1)
دار القدس العربي